

تقرير فحص مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة

الموقرين

إلى السادة / مساهمي البنك السعودي البريطاني
(شركة مساهمة سعودية)

مقدمة

لقد فحصنا قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة المرفقة للبنك السعودي البريطاني (البنك) والشركات التابعة له (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") كما في ٣١ مارس ٢٠١٧، والقواعد المرحلية الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لفترة ثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التيسيرية الأخرى ("القواعد المالية المرحلية الموحدة الموجزة"). إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي (٤) "التقرير المالي الأولي" وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة والضريبة. إن مسؤوليتنا هي إظهار نتيجة فحص هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة بناءً على الفحص الذي قمنا به.

نطاق الفحص

تم فحصنا وفقاً للمعيار الدولي الخاص بارتباطات الفحص (٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يشمل فحص المعلومات المالية المرحلية على توجيهه استفسارات، بشكل أساسي، إلى المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات فحص أخرى. إن الفحص أقل نطاقاً إلى حد كبير من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهو لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنكون على علم بكل الأمور الهامة التي يمكن تحديدها أثناء القيام بأعمال المراجعة. وعليه، فإننا لا نبدي رأينا حول المراجعة.

نتيجة الفحص

بناءً على فحصنا، لم يلفت انتباها ما يدعو إلى الاعتقاد بأن القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة كما في ٣١ مارس ٢٠١٧ لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي (٤) وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي للمحاسبة عن الزكاة والضريبة.

متطلبات نظامية أخرى

وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، تم الإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال في الإيضاح رقم (٤) حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة. وكجزء من فحصنا، قمنا بمقارنة المعلومات الواردة في الإيضاح رقم (٤) مع التحليل المعد من قبل البنك لتقديمه إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، ولم نجد أية فروقات جوهريّة.

كيـ بيـ إـمـ جـيـ الفـوزـانـ وـشـركـاهـ
محـاسـبـونـ وـمـراـجـعـونـ قـانـونـيونـ
صـ.ـبـ ٩٢٨٧٦ـ
الـرـيـاضـ ١١٦٦٣ـ
الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ

إرنست و يونغ

صـ.ـبـ ٢٢٣٢ـ
الـرـيـاضـ ١١٤٦١ـ
الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ



فهد محمد الطعيمي

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٥٤



عبد الله حمد الفوزان
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٤٨
كـيـ بيـ إـمـ جـيـ الفـوزـانـ وـشـركـاهـ
محـاسـبـونـ وـمـراـجـعـونـ قـانـونـيونـ
صـ.ـبـ ٩٢٨٧٦ـ
الـرـيـاضـ ١١٦٦٣ـ
الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ

